الفلسطينية وقطاع غزة. هذا بالضبط ما سيحدث، اذا ما خرجنا... لذا، فانه من المعروف، ان من يريد اتفاقاً معنا، عليه ان يكلفّ نفسه القبول باعلاننا عن ان جيش الدفاع الاسرائيلي سيبقى مرابطاً في ' يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، وستكون هناك ترتيبات أمنية أخرى، بحيث تمنح جميع سكان ' أرض ـ اسرائيل' ، اليهود والعرب، الأمن، أي: أمن للجميع»(٢٨).

كما ان اتفاقيتي كامب ديفيد الموقعتين من قبل اسرائيل ومصر والولايات المتحدة الاميركية، في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨، لم تخرجا عن هذا الاطار. وفي ما يتعلق بالشق الفلسطيني منها، نرى الصيغة ذاتها، تقريباً، وهي صيغة الحكم الذاتي، التي تضمنها مشروع بيغن. ويتلخّص هذا الشق في: «توفير حكم ذاتي كامل للسكان، وفق ترتيبات معيّنة، بينها فترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات؛ وانتخاب سلطة محلية؛ ودعوة الأردن الى المفاوضات، في مرحلة لاحقة، على ان يعاد توزيع القوات الاسرائيلية، ومرابطتها في مواقع معيّنة، مع ضمان ترتيبات أخرى للأمن الداخلي، والخارجي، والنظام العام»(٢٩).

والواقع ان هاتين الاتفاقيتين حاولتا الابتعاد من القضايا التي يمكن ان تثير خلافات حادة، لتسهيل الوصول الى اتفاق، كموضوع القدس، والسيادة النهائية على المناطق المحتلة. وقد اعتبر بيغن، حينذاك، ان هاتين الاتفاقيتين جاءتا لتثبيت وجهة النظر الاسرائيلية، من حيث «عدم اجراء استفتاء عام في الضفة والقطاع، ورفض اسرائيل لقيام دولة فلسطينية، وعدم اعتبار م.ت.ف. طرفاً في المفاوضات، وتأكيدها ان القدس هي مدينة موحدة، وانها عاصمة لاسرائيل...»(٣٠).

غير ان عدم حسم الأمور المتعلقة بالوضع النهائي للمناطق المحتلة، والتي كان تقرر البحث فيها بعد ثلاث سنوات من اقامة الحكم الذاتي، افسح في المجال لادخال بعض التعديلات عليها. فقبيل بدء المفاوضات الاسرائيلية ـ المصرية، في أيار (مايو) ١٩٧٩، أدخل بيغن تعديلات اضافية على مشروعه السابق، وتمّ اقرارها من قبل الحكومة، بوصفها وثيقة موجّهة للوفد الاسرائيلي في أثناء المفاوضات. وأصبحت هذه الوثيقة تعرف باسم «مشروع بيغن المعدّل». ومن بين تلك التعديلات(٣١):

١ ـ اجراء مفاوضات بشأن عدد أعضاء المجلس الاداري المنتخب، وعدد دوائره.

٢ ـ سيكون الأمن الداخلي، ومكافحة الارهاب، والتخريب والعنف، في يد أجهزة الأمن الاسرائيلية.

٣ ـ تخضع جميع المستوطنات اليهودية والسكان اليهود للقضاء والتشريع والادارة الاسرائيلية؛ كما يحفظ «حق اليهود» في الاستيطان باقليم الحكم الذاتي.

٤ ـ سيتاح لسكان «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية) وغزة الاختيار بين المواطنة الاسرائيلية، أو المواطنة الاردنية.

كما تضمّن المشروع اعلانين منفصلين: ينص الأول على انه «لن تسمح اسرائيل باقامة دولة فلسطينية، في ' يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية] وغزة، لأن دولة كهذه ستشكل خطراً على وجود اسرائيل وأمنها»؛ وينص الثاني على انه «بعد أعوام الحكم الذاتي الخمسة (الانتقالية)، ستطالب اسرائيل بحقها في ان تمارس سيادتها على اراضي ' يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية] وغزة»(٣٢).

وخلال المفاوضات التي أُجريت بين اسرائيل ومصر حول موضوع الحكم الذاتي، في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨٢، اتضحت، أكثر فأكثر، أبعاد التصوّر الاسرائيلي لهذا النوع